المطابقة لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ
لذلك المعنى لم يكن لبعضها اوضح دلالة عليه من بعض
والا اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد
من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع
مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما
بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون
الكلام يؤدى هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة اوضح او اخفى
لانه اذا اقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم
الوضع فلا تفاوت والا لم يتحقق الفهم وانا قال
لم يكن كل واحد لان قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه
انه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المشار اليه بقوله
والا يكون سلبا جزئيا اى ان لم يكن عالما بوضع
كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل ان
يكون البعض منها دالا لاحتمال ان يكون عالما بوضع
البعض ولقائل ان يقول لانم عدم التفاوت في
الفهم على تقدير العلم بالوضع يجوز ان يحضر في العقل

في الفهم

معانى بعض الالفاظ المخزونة فى الخيال بادنى التفات لكثرة
الممارسة والموانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه
يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول مع كون الالفاظ
مترادفة والسامع عالم بالوضع وهذا مما نجده من
انفسنا والجواب ان التوقف انما هو من جهة تذكر
الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم
ضرورى فيتاتى الايراد المذكور بالعقلية من
الدلالات لجواز ان يختلف مراتب اللزوم فى الوضوح
اى مراتب لزوم الاجزاء للكل فى التضمن ومراتب لزوم
اللوازم للملزومات فى الالتزام وهذا فى الالتزام
ظاهر فانه يجوز ان يكون للشئ لوازم متعددة بعضها
اقرب اليه من بعض واسرع انتقالا منه اليه
لقلة الوسايط فيمكن تادية الملزوم بالالفاظ
الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا
وخفاء واما فى التضمن فلانه يجوز ان يكون جزءا من شئ
وجزء الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذى دلاله

المعنه